

الإمامة عند الجعفرية

في ضوء السنة

للدكتور

عيسى أحمد السالم

مدرس الشريعة بجامعة الكويت
والكويت وبلغا هذا العليا

الطبعة الأولى

١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم
« إياك نعبد وإياك نستعين »

مقدمة

نحمد الله تعالى ونشكركه ، ونستعينه ونستغفره ، ونصلي ونسلم على خاتم الرسل محمد ﷺ ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه وتبع سنته .

وبعد : يرى الشيعة الجعفرية الاثنا عشرية أن الإمامة أصل من أصول الدين ، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها ، وأن الإمام كالنبي في عصمته وصفاته وعلمه ، ووجوب تعيينه بالنص ، ويرون كذلك أن الرسول — ﷺ — بين أن الأئمة من بعده اثنا عشر .

وشرحت عقيدتهم هذه في كتاب « الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة » . ثم رأيت أن أبحث عن أدلتهم التي استندوا إليها وأناقشها لنرى مدى صحة استدلالهم ، وفي كتاب « الإمامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم » انتهيت إلى أن القرآن الكريم ليس فيه ما يؤيد وجهة نظرهم . فرأيت أن أبحث عن دلالة السنة . وإذا كان من اليسير أن نحدد أدلتهم التي تستند إلى القرآن الكريم ، فمن العسير تعيين أدلتهم التي تستند إلى السنة النبوية الشريفة ، لأن السنة مجال واسع رحب ، ودور الكذابين والوضاعين معروف . والجعفرية معنيون كل العناية بالحديث عن الإمامة ، ومحاولة إثبات صحة مذهبهم بالأدلة النقلية والعقلية ، ولهم في القديم والحديث مئات المؤلفات ، بل عشرات المئات ، فقلما نجد عالما من علمائهم لم يدل بدلوه في هذا الميدان . وفي مؤلفاتهم نرى الميل إلى الإكثار الزائد من النقل والجدل ، مثال هذا أنهم يستدلون على صحة الإمامة بأحد الأحاديث ، فجاء كاتب من كتابهم وألف كتابا في ستة عشر مجلدا ليثبت به صحة هذا الحديث وشهرته ، ومن قبله بقرون كتب غيره كتاب « الألفين — أي من الأدلة — في إمامة أمير المؤمنين » !!

وأمام هذا الفيض الزاخر رأيت أن أعتمد على ثمانية كتب من كتب السنة هي : الموطأ ، ومسنَد الإمام أحمد ، والصحيحان ، وكتب السنن الأربعة . ثم جمعت كل ما جاء فيها متصلا بالإمامة سواء أأيد رأيهم أم أعارضه ، وناقشت ما جمعت سندا ومتنا لتبين دلالة السنة .

أما كتب السنة عند الجعفرية فلم أعتمد عليها لأنني عندما اطلعت عليها رأيت أنها ما وضعت إلا من أجل عقيدتهم وما يتصل بها . على أن كتب الجعفرية التي ينشرونها في الأوساط المختلفة ، وتعرض لعقيدتهم في الإمامة ، تذكر أن هذه العقيدة تؤيدها كتب السنة عند جمهور المسلمين ويذكرون أخبارا كثيرة ينسبونها لهذه الكتب ويحتجون بها . وجمعنا لما جاء في الكتب الثمانية المذكورة آنفا ، ومناقشة ما جمع ، يغني عن مناقشة ما جاء في كل كتاب من مئات الكتب الجعفرية .

ونسأل الله تعالى من فضله ، وهو نعم المولى ونعم النصير ، ومنه العون والرشاد ..

المؤلف
علي أحمد السالوس

خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة

أخبار الغدير تعتبر المستند الأول من السنة عند الجعفرية ، فهم يرون أن الرسول — ﷺ — عند غدير خم ، بعد منصرفه من حجة الوداع ، بين للمسلمين أن وصيه وخليفته من بعده علي بن أبي طالب . وذكرت من قبل أن كاتباً جعفرياً ألف كتاباً يقع في ستة عشر مجلداً ليثبت به صحة حديث وشهرته ، وهذا الكتاب الذي أشرت إليه عنوانه « الغدير في الكتاب والسنة والادب » فالتأليف اذن كان من أجل واقعة الغدير ، وإذا لم يثبت في القرآن الكريم شيء مما أراده المؤلف فلم يبق إلا السنة ، أما الأدب فلا حاجة لنا به في هذا المجال !

وقبل النظر في كتب السنة الثانية التي حددت في منهجي الرجوع إليها ، وهي: الموطأ ، والمسند ، والصحيحان ، وكتب السنن الأربعة — نسترشد بما جاء في سيرة محمد بن إسحاق ^(١) التي جمعها ابن هشام . تحت عنوان « موافاة على في قفوله من اليمن رسول الله في الحج » ورد ما قاله ابن اسحاق عما أمر به الرسول — ﷺ — علياً من أمور الحج ^(٢) . ثم ورد ما يأتي :

« قال ابن إسحاق : وحدثني يحيى بن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة ، عن يزيد ابن طلحة بن ركانة ، قال : لما أقبل على رضى الله عنه من اليمن ليلقى رسول الله — ﷺ — واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه ، فعمد ذلك الرجل فكسا كل رجل ،

(١) ولد في المدينة سنة ٨٥ هـ ، ثم خرج إلى العراق وأقام ببغداد حتى توفي ووفاته محصورة بين سنة ١٥٠ وبين ١٥٣ هـ . قيل انه كان يتشيع ، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والائمة ، أخرج له مسلم في المتابعات ، واستشهد به البخاري في مواضع ، وروى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الدارقطني اختلف الأئمة فيه وليس بحجة إنما يعتبر به . (انظر ترجمته في السيرة النبوية لابن هشام مقدمة الناشرين ص ١٣-١٧ ، وراجع ترجمته كذلك في تهذيب التهذيب)

(٢) السيرة النبوية ٦٠٢/٤

من القوم حلة من البز الذي كان مع علي رضي الله عنه . فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل قال : ويلك ؟ ما هذا ؟ قال : كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس قال : ويلك ! انزع قبل أن تنتهي به إلي رسول الله ﷺ — قال : فانتزع الحلل من الناس، فردها في البز، قال : وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم .

قال ابن إسحاق : فحدثني عبدالله بن عبدالرحمن معمر بن حزم، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب وكانت عند أبي سعيد الخدري ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : اشتكى الناس عليا رضوان الله عليه، فقام رسول الله ﷺ — فينا خطيبا، فسمعتة يقول : أيها الناس، لا تشكوا عليا، فوالله إنه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله ، من أن يشكي .

خطبة الرسول في حجة الوداع :

قال ابن إسحاق : ثم مضى رسول الله ﷺ على حجه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجههم، وخطب الناس خطبته التي بين فيها ما بين، حمد الله وأثنى عليه ثم قال :

أيها الناس، اسمعوا قولي : فإني لأدري لعلي لألقاكم بعد عامي هذا الموقف أبدا، أيها الناس، إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا، وكحرمة شهركم هذا، وإنكم ستلقون ربكم، فيسألكم عن أعمالكم، وقد بلغت، فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلي من ائتمنه عليها، وإن كل ربا موضوع، ولكن لكم رءوس أموالكم ، لا تَظْلِمُونَ ولا تُظْلَمُونَ . قضى الله أنه لا ربا، وإن ربا عباس بن عبدالمطلب موضوع كله، وإن كل دم كان في الجاهلية موضوع ، وإن أول دمائكم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب، وكان مسترضعا في بني ليث، فقتلته هذيل فهو أول ما أبدا به من دماء الجاهلية . أما بعد أيها الناس، فإن الشيطان قد يئس من أن يعبد بأرضكم هذه أبدا، ولكنه إن يطع فيما سوى ذلك فقد رضي به مما تحقرون من أعمالكم ، فاحذروه على

دينكم، أيها الناس : إن النسيء زيادة في الكفر، يضلل به الذين كفروا، يحلونهم
عاما ويحرمونه عاما ليواطئوا عدة ما حرم الله، فيحللوا ما حرم الله ، ويحرموا ما أحل
الله ، وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، وإن عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا، منها أربعة حرم، ثلاثة متوالية، ورجب
مضر (٣) ، الذي بين جمادى وشعبان .

أما بعد أيها الناس، فإن لكم على نساءكم حقا، ولهن عليكم حقا، لكم عليهن أن
لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه، وعليهن أن لا يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلن
فإن الله قد أذن لكم أن تهجروهن في المضاجع، وتضربوهن ضربا غير مبرح ، فإن
انتهين فلهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف . واستوصوا بالنساء خيرا ، فإنهن عندكم
عوان (٤) لا يملكن لأنفسهن شيئا، وإنكم إنما أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم
فروجهن بكلمات الله، فاعقلوا أيها الناس قولي، فإنني قد بلغت ، وقد تركت
فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا، أمرا بينا، كتاب الله وسنة نبيه . أيها
الناس اسمعوا قولي واعقلوه تعلمن أن كل مسلم أخ للمسلم، وأن المسلمين إخوة،
فلا يحل لامرء من أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه، فلا تظلمن أنفسكم،
اللهم هل بلغت ؟ فذكر لي أن الناس قالوا : اللهم نعم، فقال رسول الله ﷺ :
اللهم اشهد (٥) .

وغير ما ذكره ابن إسحق من سبب تلك الشكوى، نجد سببا آخر يذكر
وهو أن الرسول ﷺ — بعث جيشا، واستعمل عليهم علي بن أبي طالب،
فمضي في السرية فأصاب جارية، فأنكروا عليه، ونجد رواية أخرى أنه أصاب
الجارية عندما كان على جيش وخالد بن الوليد على جيش آخر، فأرسل خالد
لِلرَسُول ﷺ — يخبره بما فعله أبو الحسن .

(٣) ورجب مضر : إنما قال ذلك لأن ربيعة كانت تحرم رمضان، وتسميه رجباً، فبين عليه الصلاة والسلام
أنه رجب مضر لا رجب ربيعة، وأنه الذي بين جمادى وشعبان .

(٤) عوان : جمع عانية ، وهي الأسيرة

(٥) السيرة النبوية ٦٠٣/٤ — ٦٠٤

والروايات كلها تشير إلى أن الرسول ﷺ — دافع عن زوج الزهراء عليهما السلام، والأقوال مختلفة، وسنبين الصحيح منها إن شاء الله تعالى .

وخطبة الرسول ﷺ — في حجة الوداع التي ذكرها ابن إسحق . نرى معناها مبثوثة في كتب السنة، ففي صحيح البخاري نجد شيئا منها في باب الخطبة أيام منى من كتاب الحج، وفي آخر الباب « فطلق النبي ﷺ يقول : اللهم اشهد، وودع الناس فقالوا : هذه حجة الوداع » .

ونجد كثيرا منها في باب حجة النبي ﷺ من كتاب الحج من صحيح مسلم . وهذه الحجة يروها الإمام الصادق عن أبيه الباقر عن جابر رضي الله تعالى عنهم، كما أخرجها أيضا غير الإمام مسلم (٦) .

وقد بينت في بحث سابق (٧) أنه في يوم عرفة من حجة الوداع نزل قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم » ومن قبله : « يأياها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك »، ويرى الجعفرية أن استخلاف الإمام على كان يوم الغدير في الثامن عشر من ذي الحجة، وهنا يأتي تساؤل وهو : أفيمكن أن يترك ركن من أركان الإيمان (٨) لا يذكر، وقد أكمل الله تعالى دينه، وخطب رسوله ﷺ، وودع الناس في حجة الوداع ؟

أظن هذا مستبعدا، ولكن ليس مستحيلا !

ولم يدر جدل بين الجمهور والجعفرية حول معنى من معاني الخطبة كما ذكرها ابن إسحاق إلا في قوله ﷺ :

(٦) انظر حجة النبي ﷺ — محمد ناصر الدين الألباني ص ٤٠—٤٥ وص ٧٧—٧٩

(٧) راجع الغدير في كتاب « الإمامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم » للمؤلف — ص ٥٣—٦٩

(٨) الإمامة ركن من أركان الإيمان عند الجعفرية — راجع الإمامة عند الجعفرية في كتاب « الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة » للمؤلف أيضا — ص ١٩

« وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً، أمراً بيناً، كتاب الله وسنة نبيه » فالجعفرية يرون أن الرسول — ﷺ — أمر بالتمسك بالكتاب والعترة في خطبة الغدير، وأنه ترك الثقلين كتاب الله تعالى وأهل بيته .

وليس معنى هذا أن الجعفرية يرون عدم وجوب طاعة الرسول — ﷺ — ، فليس بمسلم من يرى هذا، ولكنهم يرون أن الأئمة معصومون، وأقوالهم كأقوال الرسول — ﷺ — فهي تعتبر عندهم من السنة، فلا بد من الرجوع إليهم حتى لا تضل الأمة !

وننظر في مفتاح كنوز السنة فنجده يذكر وصيته — ﷺ — بكتاب الله وسنة رسوله عن عشرة مراجع منها : الصحيحان ، والمسند ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه (٩) .

وفي صحيح البخاري نجد «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» ومما جاء في هذا الكتاب «وكانت الأئمة بعد النبي — ﷺ — يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها ، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره ، اقتداء بالنبي ﷺ ».

وفي الموطأ يروي الإمام مالك قول الرسول — ﷺ — : «ترك فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه» (١٠) وهكذا نجد أن عصمة الأمة في التمسك بالكتاب والسنة دون حاجة إلى الرجوع إلى أئمة الجعفرية أوغيرهم من فرق الشيعة ، ولكننا نجد روايات أخرى تذكر أن الرسول — ﷺ — ترك الكتاب والعترة ، وفي بعضها الأمر بالتمسك بهما حتي لانضل .

(٩) انظر مفتاح كنوز السنة — باب الميم فيما ذكره عن محمد ﷺ .

(١٠) كتاب النهي عن القول بالقدر ، وهذا الحديث الشريف وصله ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده (انظر تنوير الحوالك ٢٠٨/٢) وقال ابن عبد البر كذلك : مرسلات مالك كلها صحيحة مسندة (٣٨/١) وقال جلال الدين السيوطي : « ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد .. فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء » (نفس المرجع ٦/١) .

وبالاستعانة بمفتاح كنوز السنة ، وبالمعجم المفهرس لالفاظ الحديث
النبي ، أمكنني بحمد الله تعالى — أن أجمع كل هذه الروايات .

رَوَايَاتُ التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالْعِتْرَةِ

من هذه الروايات ما رواه الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم ، وسبق ذكره عند الحديث عن آية التطهير^(١١) وفي تلك الروايات الحث على التمسك بكتاب الله تعالى ، ثم قوله ﷺ «أذكركم الله في أهل بيتي» ، وقول زيد «إن نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده» وقال «هم آل علي وآل عقیل وآل جعفر وآل عباس» . وهذه الروايات تحثنا معشر المسلمين على أن نرعى حقوق آل البيت ، بيت نبينا ﷺ ، فنحبهم ونوقرهم وننزلهم منازلهم ، فحبنا لرسولنا الأعظم يدفعنا لحبنا لآله الأطهار ، وعلينا أن نصلهم ، ورحم الله أبابكر الصديق حيث قال : «والذي نفسي بيده لقربة رسول الله — ﷺ — أحب إلى أن أصل من قرابتي»^(١٢) وقال : «ارقبوا محمدا — صلى الله عليه وسلم — في أهل بيته»^(١٣)

وبالطبع لا تدل هذه الروايات على وجوب الإمامة لآل البيت ، ولا لأحد بعينه ، فلا صلة بين التذكير بأهله والنص على خلافة بعضهم .
وأما باقي الروايات فإنها جاءت في المسند ، وفي سنن الترمذي وروايات المسند هي^(١٤) :

١ — حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا أسود بن عامر ، أخبرنا إسرائيل يعني إسماعيل بن أبي إسحق الملائني ، عن عطية ، عن أبي سعيد قال : قال رسول ﷺ :

(١١) انظر كتابي «الإمامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم» ص ٣٦—٣٨

(١٢) البخاري — كتاب المناقب — باب مناقب رسول الله ﷺ ، وانظر كذلك الرواية رقم ٥٥ بالجزء الأول من المسند ، وسندها صحيح .

(١٣) البخاري — كتاب المناقب — باب مناقب الحسن والحسين .

(١٤) الروايات في الجزأين الثالث والخامس — طبع المطبعة الميمنية سنة ١٣١٣ هـ .

«إني تارك فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض» (١٤/٣) .

٢ — حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، حدثنا أبو النضر ، حدثنا محمد يعني ابن طلحة ، عن الأعمش ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري ،

عن النبي ﷺ قال : «إني أوشك أن أدعى فأجيب ، وإني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله عز وجل ، وعترتي . كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، وإن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فانظروني بم تخلفوني فيهما ؟» (١٧/٣) .

٣ — حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، ثنا ابن نمير ، ثنا عبد الملك يعني ابن أبي سليمان ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري قال :

قال رسول الله ﷺ : «إني قد تركت فيكم الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله عز وجل جبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي . ألا إنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض» (٢٦/٣) .

٤ — حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، ثنا ابن نمير ، ثنا عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال :

قال رسول الله ﷺ : «إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي : الثقلين ، أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض» (٥٩/٣) .

٥ — حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، ثنا الأسود بن عامر ، ثنا شريك ، عن الركين ، عن القاسم بن حسان ، عن زيد بن ثابت قال : قال رسول

الله ﷺ ، «إني تارك فيكم خليفتين ، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولهنما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » (١٨١/٥ - ١٨٢) .

٦ — حدثنا عبدالله ، حدثني أبي ، ثنا أبو أحمد الزبيري ، ثنا شريك ، عن الركين ، عن القاسم بن حسان ، عن زيد بن ثابت قال :
قال رسول الله ﷺ : «إني تارك فيكم خليفتين ، كتاب الله وأهل بيتي ، ولهنما لن يفترقا حتى يردا على الحوض جميعا» (١٨٩/٥ - ١٩٠) .
والترمذي أخرج روايتين هما (١٥) :

١ — حدثنا نصر بن عبدالرحمن الكوفي ، حدثنا زيد بن الحسن هو الأنماطي عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبدالله قال : رأيت رسول الله ﷺ في حجه يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب ، فسمعتة يقول : «يأيها الناس ، قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي » (حسن غريب) .

٢ — حدثنا علي بن المنذر كوفي ، حدثنا محمد بن فضيل قال ، حدثنا الأعمش ، عن عطية عن أبي سعيد ، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله ﷺ : «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» . (حسن غريب) .

(١٥) انظر مناقب أهل بيت النبي — ﷺ — في أبواب المناقب من سنته .

مناقشة الروايات

هذه هي روايات التمسك بالكتاب والعترة ، وبالنظر فيها نجد ما يأتي :

١ — عن أبي سعيد الخدري خمس روايات ، الأربع الأولى من المسند ، والثانية من سنن الترمذي ، وهذه الروايات كلها يرويها عطية عن أبي سعيد . وعطية هو «عطية بن سعد بن جنادة العوفي» والامام أحمد نفسه — صاحب المسند — تحدث عن عطية وعن روايته عن أبي سعيد فقال بأنه ضعيف الحديث ، وأن الثوري وهشيم كانا يضعفان حديثه ، وقال : بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد فيوهم أنه الخدري .

وقال ابن حبان : سمع عطية من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات جعل يجالس الكلبي ، فإذا قال الكلبي : قال رسول الله ﷺ كذا ، فيحفظه ، وكناه أبا سعيد ، وروى عنه ، فإذا قيل له : من حدثك بهذا ؟ فيقول : حدثني أبو سعيد ، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري ، وإنما أراد الكلبي . قال : لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب .

وقال البخاري في حديث رواه عطية : أحاديث الكوفيين هذه مناكير ، وقال أيضا : كان هشيم يتكلم فيه . وقد ضعفه النسائي أيضا في الضعفاء ، وكذلك أبو حاتم . ومع هذا كله وثقه ابن سعد فقال : « كان ثقة إن شاء الله ، وله أحاديث صالحة ، ومن الناس من لا يحتج به » . وسئل يحيى بن معين : كيف حديث عطية ؟ قال : صالح (١٦)

وما ذكره ابن سعد وابن معين لا يثبت أمام ما ذكر من قبل . وقد يقال

(١٦) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال

هنا : إذا كان الإمام أحمد يرى ضعف حديث عطية فلماذا روى عنه ؟ والجواب أن الإمام أحمد إنما روى في مسنده ما اشتهر ، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم . ويدل على ذلك أن ابنه عبدالله قال : قلت لأبي : ما تقول في حديث ربعي بن خراش عن حذيفة ؟ قال : الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد ؟ قلت : نعم ، قال الأحاديث بخلافه ، قلت : فقد ذكرته في المسند ؟ قال : قصدت في المسند المشهور ، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير . وقد طعن الإمام أحمد في أحاديث كثيرة في المسند ، ورد كثيرا مما روى ، ولم يقل به ، ولم يجعله مذهبا له ^(١٧) وعندما عد ابن الجوزي من الأحاديث الموضوعة أحاديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، وثار عليه من ثار ، ألف ابن حجر العسقلاني كتابه «القول المسدد في الذب عن المسند» ، فذكر الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي ، ثم أجاب عنها ، وما قال : «الأحاديث التي ذكرها ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام ، والتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع ، وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا : إذا رويناه في الحلال والحرام شددنا ، وإذا رويناه في الفضائل ونحوها تساهلنا . وهكذا حال هذه الأحاديث» ^(١٨)

وما ذكره ابن حجر ينطبق على الأحاديث المروية في فضائل أهل البيت والتمسك بالعترة .

٢ — الرواية الثانية للترمذي رواها عن علي بن المنذر الكوفي ، عن محمد بن فضيل ، ثم انقسم السند إلى طريقتين : انتهى الأول إلى عطية عن أبي سعيد ، والثاني إلى زيد بن أرقم ، ولا يظهر هنا أي السندين هو الأصل . وإذا نظرنا في الروايات الأربع السابقة التي رواها عطية عن أبي سعيد نجد توافقا تاما في المعنى وفي كثير من اللفظ بينها وبين هذه الرواية ، مما يرجح أن هذا الطريق هو الأصل ، وهو المذكور أولا في الإسناد ، ومن قبل تحدثنا

(١٧) انظر المسند تحقيق شاکر — طلائع الكتاب ٥٧/١ .

(١٨) ص ١١ من القول المسدد .

عما رواه الإمامان أحمد ومسلم عن زيد ابن أرقم بطرق متعددة ، وفي تلك الروايات ذكر قوله — عليه السلام — « وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به » ، فحث على كتاب الله ورغب فيه ، ثم قال : « وأهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي » (١٩).

وهذا يتفق بعض الشيء مع رواية الترمذي ، لكن بينهما اختلاف كبير يستوجب عدم الجمع ، مما يجعلنا نطمئن إلى ضم رواية الترمذي إلى الروايات الأربع التي رواها عطية عن أبي سعيد ، واستبعادها عن روايات زيد ابن أرقم إلا في موضع الاتفاق .

والذي جمع بين الطريقتين في هذا الإسناد علي بن المنذر الكوفي أو محمد ابن فضيل ، ولكن الثاني روى عنه مسلم في إحدى رواياته السابقة عن زيد ابن أرقم ، فيستبعد الجمع عن طريقه . فلم يبق إلا علي بن المنذر ، وهو من شيعة الكوفة . قال ابن أبي حاتم : سمعت منه مع أبي ، وهو صدوق ثقة ، سئل عنه أبي فقال : محله الصدق . قال النسائي : شيعي محض ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن نمير : هو ثقة صدوق . وقال الدار قطنى : لا بأس به ، وكذا قال مسلمة بن قاسم ، وزاد : كان يتشيع .

وقال الإسماعيلي : في القلب منه شيء لست أخيره . وقال ابن ماجة : سمعته يقول : حججت ثمانيا وخمسين حجة أكثرها راجلا (٢٠) . وما سمعه منه ابن ماجة يجعلنا نتردد كثيرا في الاحتجاج بقوله : فكيف يقطع آلاف الأميال للحج ثمانيا وخمسين مرة أكثرها راجلا ! ليس من المستبعد إذن أن يجمع راو شيعي كهذا بين روايتين في مناقب أهل البيت تتفقان في شيء وتختلفان في شيء آخر ، وهذا يجعلنا نزداد اطمئنانا إلى ما انتهينا إليه من جعل هذه الرواية مع

(١٩) راجع صحيح مسلم — كتاب فضائل الصحابة — باب من فضائل علي بن أبي طالب — رضى الله تعالى عنهم ، والمسند ٣٦٦/٤ — ٣٦٧

(٢٠) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

الروايات الأخرى لعطية عن أبي سعيد ، وفصلها عن روايات زيد بن أرقم .

٣ — القاسم بن حسان العامري الكوفي روى الروايتين الخامسة والسادسة من المسند عن زيد بن ثابت ، ورجح المرحوم الشيخ أحمد شاكر توثيقه وقال : « وثقه أحمد بن صالح ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . وذكر البخاري في الكبير اسمه فقط ، ولم يذكر عنه شيئا ، وترجمة ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فلم يذكر فيه جرحا . ثم نقل عن المنذري أن البخاري قال :

« القاسم بن حسان سمع من زيد بن ثابت ، وعن عمه عبد الرحمن بن حرملة ، وروى عنه الركين بن الربيع ، لم يصح حديثه في الكوفيين » .

ثم عقب شاكر على هذا بقوله : « والذي نقله المنذري عن البخاري في شأن القاسم بن حسان لا أدري من أين جاء به ، فإنه لم يذكر في التاريخ الكبير إلا اسمه فقط كما قلنا ، ثم لم يترجمه في الصغير ، ولم يذكره في الضعفاء ، وأخشى أن يكون المنذري وهم فأخطأ ، فنقل كلام ابن أبي حاتم بمعناه منسوباً للبخاري . وأنا أظن أن قول البخاري في عبد الرحمن بن حرملة « صح حديثه » إنما مرده إلى أنه لم يعرف شيئا عن القاسم بن حسان ، فلم يصح عنده لذلك حديث عمه عبد الرحمن » . (٢١)

وفي توثيق القاسم بن حسان نظر ، فابن حبان ذكره أيضا في أتباع التابعين ومقتضاه أنه لم يسمع من زيد بن ثابت ، وقال ابن القطان : لا يعرف حاله . (٢٢)

والبخاري ذكر اسمه فقط في التاريخ الكبير ، وليس في هذا توثيق ولا تضعيف ، وفي الجرح والتعديل حقيقة لم يذكر فيه جرحا ، ولكن لم يذكر فيه كذلك تعديلا . وإذا كان الظن بأن البخاري ضعف عبد الرحمن بن حرملة من

(٢١) انظر المسند ج ٥ التعليق على الرواية ٣٦٠٥ ، وهذه غير روايات العترة .

(٢٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

أجل القاسم ، فمن باب أولى أن يدخل القاسم في الضعفاء ، ويبقى هنا الإشكال وهو أن البخاري لم يذكره في الضعفاء ، ولم يذكر فيه جرحاً في كتبه الأخرى المذكورة ، فمن أين جاء المنذري بما نقله عن البخاري ؟ .

لعل المرحوم الشيخ شاكر^(٢٣) كان يتردد فيما كتب لو عرف أن البخاري له كتاب آخر كبير في الضعفاء يقع في تسعة أجزاء ، وهو مخطوط ، ولا يوجد منه نسخ في مصر ، فلم لا يكون المنذري نقل منه ^(٢٣) وفاته كذلك أن يقرأ ترجمة القاسم في ميزان الاعتدال ، فقد نقل الذهبي عن البخاري أن القاسم بن حسان « حديثه منكر ولا يعرف ^(٢٤) » ، وهذا قول لا يحتمل الوهم ! فلا شك أن المنذري والذهبي قد رجعا لما لم يتيسر لنا الرجوع إليه ، وأغلب الظن — إن لم يكن من المؤكد — أنهما نقلتا عن كتاب الضعفاء الكبير للبخاري .

٤ — لم يبق إذن إلا الرواية الأولى للترمذي ، وفي سندها زيد بن الحسن الأنماطي الكوفي ، الذي روى عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر بن عبد الله . قال أبو حاتم عن زيد هذا : كوفي قدم بغداد ، منكر الحديث وذكره ابن حبان في الثقات ^(٢٥) وخطبة الرسول — ﷺ — في حجة الوداع رواها مسلم بسند صحيح عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر ، وليس فيها « وعترتي أهل بيتي » ^(٢٦) ، وهذه الخطبة رويت عن جابر بطرق متعددة في مختلف كتب السنة ، وليس فيها جميعاً ذكر لهذه الزيادة ^(٢٧) .

(٢٣) في الحديث عن أحد الرواة قال العلامة المرحوم أحمد شاكر : « نقل الحافظ في التهذيب أن البخاري ذكره في الضعفاء ، ولم أجده فيه . » وهذا يؤيد أنه لم يسمع بكتاب الضعفاء الكبير للبخاري — انظر قوله في الحديث عن الرواية رقم ٦٤٦ بالجزء الثاني من المسند .

(٢٤) يطلق البخاري « منكر الحديث » على من لا تحمل الرواية عنه ، أما عند غيره فمنكر الحديث في درجة ضعيف الحديث . (انظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٥٨ ، وانظر كذلك تدريب الراوي ١ / ٣٤٩ وحاشية ص ٣٤٧ وميزان الاعتدال ١ / ٦)

(٢٥) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب .

(٢٦) راجع صحيح مسلم — كتاب الحج — باب حجة النبي ﷺ .

(٢٧) انظر حجة النبي ﷺ كما رواها جابر بن عبد الله ص ٤٠ — ٤٥

مما سبق نرى أن أحاديث الثقلين التي صح سندها صح منها ، وأن الروايات الثمانية التي تأمر بالتمسك بالعترة إلى جانب الكتاب الكريم لم تخل واحدة منها من ضعف في السند ^(٢٨) ، وفي متن هذه الروايات نجد الإخبار بأن الكتاب وأهل البيت لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول الله — ﷺ ، ومن أجل هذا وجب التمسك بهما ، ولكن الواقع يخالف هذا الإخبار ، فمن المتشيعين لأهل البيت من ضل وأضل ، وأكثر الفرق التي كادت للإسلام وأهله وجدت من التشيع لآل البيت ستارا يحميها ، ووجدت من المنتسبين لآل البيت من يشجعها لمصالح دنيوية ، كأخذ خمس ما يغنمه الأتباع . وفرق الشيعة التي زادت على السبعين كل فرقة ترى أنها على صواب ، وأن غيرها قد ضل إن لم يكن قد كفر ! ولسنا في حاجة إلى إثبات هذا القول ، فالكتب التي تبحث في الفرق ، وكتب الفرق ذاتها تبين هذا ، والجعفرية مثلا عندما يشترطون للإيمان عقيدتهم في الأئمة الاثنى عشر يخرجون الأمة كلها من الإيمان ! وعقيدتهم هذه لا يسندها نص واحد من كتاب الله تعالى كما رأينا ، فإذا أمرنا بالتمسك بأهل البيت فبمن نتمسك ؟ أبكل من ينتسب لأهل البيت ! وإن تركوا كتاب الله وسنة نبيه ! بالطبع لا .

إذن عدم الضلال يأتي من التمسك بالكتاب والسنة ، وإذا تمسك أهل البيت بهما كان لهم فضل الانتساب مع فضل التمسك واستحقوا أن يكونوا أئمة هدى يقتدي بهم كما قال تعالى « واجعلنا للمتقين إماما » أي أئمة نفتدي بمن قبلنا ، ويقتدي بنا من بعدنا ^(٢٩) ، ولا يختص هذا بأهل البيت ولكن بكل من يعتصم بالكتاب والسنة .

(٢٨) ومع هذا الضعف جاء في كتاب المراجعات للموسوي بأنها متواترة ! (ص ٥١) ونسب للشيخ سليم البشري أنه تلقى هذا القول بالقبول ! (ص ٥٤) وأنه طلب المزيد ، وذكر صاحب المراجعات روايات أخرى أشد ضعفا ، ونسب للشيخ البشري أنه أعجب بها ، وأنها حججا ملزمة ! (ص ٥٥ — ٦١) وسيأتي الحديث مرة أخرى عن هذا الكتاب في ص ٣٠ .

(٢٩) راجع البخاري — كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة — باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ .

فالروايات التي ضعف سندها لا يستقيم منها كذلك ، وهذا ضعف آخر ، ومع هذا كله فلو صحت هذه الروايات فإنها لا تدل على وجوب إمامة الأئمة الاثنى عشر وأحقيتهم للخلافة .

روايات أخرى متصلة بالغدير

هناك روايات أخرى متصلة بالغدير منها في المسند عن الإمام علي سبع روايات هي (٣٠) :

١ — حدثنا ابن نمير ، حدثنا عبد الملك ، عن أبي عبد الرحيم الكندي ، عن زاذان أبي عمر قال : سمعت عليا في الرحبة وهو ينشد الناس : من شهد رسول الله — ﷺ — يوم غدير خم وهو يقول ما قال ؟ فقام ثلاثة عشر رجلا فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله ﷺ وهو يقول : من كنت مولاه فعلي مولاه .

٢ — حدثنا محمد بن عبد الله ، حدثنا الربيع ، يعني ابن أبي صالح الأسلمي ، حدثني زياد بن أبي زياد : سمعت علي بن أبي طالب ينشد الناس فقال : أنشد الله رجلا مسلما سمع رسول الله — ﷺ — يقول يوم غد يرخم ما قال ؟ فقام اثنا عشر بدريا فشهدوا .

٣ — قال عبد الله بن أحمد ، حدثنا علي بن حكيم الأودي ، أنبأنا شريك ، عن أبي إسحق ، عن سعيد بن وهب ، عن زيد بن يُثييع قالا : نشد علي الناس في الرحبة : من سمع رسول الله — ﷺ — يقول يوم غدير خم إلا قام ؟ قال : فقام من قبل سعيد ستة ، ومن قبل زيد ستة ، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله — ﷺ — يقول لعلي يوم غدير خم : أليس الله أولى بالمؤمنين ؟ قالوا : بلى ، قال : اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه .

(٣٠) انظر الروايات وتخریج المرحوم شاکر لها في المسند ج ٢ ، وأرقامها على التوالي ٦٤١ ، ٦٧٠ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٦٦ ، ٩٦٤ ، ١٣١٠ .

٤ — قال عبد الله بن أحمد ، حدثنا علي بن حكيم ، أنبأنا شريك ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو ذي مر ، بمثل حديث أبي إسحاق ، يعني عن سعيد وزيد ، وزاد فيه : وانصر من نصره ، واخذل من خذله .

٥ — قال عبد الله بن أحمد : حدثني عبد الله بن عمر القواريري ، حدثنا يونس ابن أرقم ، حدثنا يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت عليا في الرحبة ينشد الناس :
أنشد الله من سمع رسول الله — ﷺ — يقول يوم غدیر خم : من كنت مولا فعلي مولا لما قام فشهد ؟

قال عبد الرحمن : فقام اثنا عشر بدريا ، كأني أنظر إلى أحدهم ، فقالوا : نشهد أنا سمعنا رسول الله — ﷺ — يقول يوم غدیر خم : أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجي أمهاتهم ؟ فقلنا : بلى يا رسول الله ، قال : فمن كنت مولا فعلي مولا ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه .

٦ — قال عبد الله بن أحمد : حدثنا أحمد بن عمر الوكيعي ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنا الوليد بن عقبة بن نزار العنسي ، حدثني سماك بن العبيد ابن الوليد العبسي قال : دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فحدثني أنه شهد عليا في الرحبة قال : أنشد الله رجلا سمع رسول الله — ﷺ — وشهده يوم غدیر خم إلا قام ، ولا يقوم إلا من قد رآه ؟ فقام اثنا عشر رجلا فقالوا : قد رأيناه وسمعناه حيث أخذ بيده يقول : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، فقام إلا ثلاثة لم يقوموا ، فدعا عليهم ، فأصابهم دعوته .

٧ — قال عبد الله بن أحمد : حدثني حجاج بن الشاعر ، حدثنا شعبة ، حدثني نعم بن حكيم ، حدثني أبو مريم ورجل من جلساء علي عن علي : أن النبي ﷺ قال يوم غدیر خم : من كنت مولا فعلي مولا ، قال : فزاد الناس بعد : وال من والاه ، وعاد من عاداه .

مناقشة الروايات

هذه هي الروايات السبع ، والرواية الأولى سندها ضعيف ، إلا أن متنها صحيح وهو « من كنت مولاه فعلي مولاه » ، والروايات الأخرى تؤيده ، كما أنه روى بطرق مختلفة عن غير الإمام علي ، حتى عده بعض رجال الحديث من المتواتر أو المشهور^(٣١) .

وفي الروايتين الثالثة والخامسة نجد زيادة « اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه » . وفي الرابعة « وانصر من نصره ، واخذل من خذله » ولكن نجد في السابعة « فزاد الناس بعد : وال من والاه ، وعاد من عاداه » .

فهذه الرواية تنص على أن الزيادة ليست من قول الرسول ﷺ .

والاشكال هنا أن هذه الروايات الأربع صحيحة السند ، وفي المسند كذلك عن زيد بن أرقم عدة روايات في بعضها زيادة « اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه » ، وفي بعضها إنكار لهذه الزيادة^(٣٢) وهذا يجعلنا نتوقف فلا نستطيع الحكم بأن هذا قول النبي الكريم أو زيادة الناس بعد إلا بمزيد من البحث للترجيح .

(٣١) انظر كشف الخفاء ٢ / ٢٧٤ . والرواية السادسة تتفق مع كثير من الروايات فيما عدا زيادة إنكار بعض الصحابة ودعاء الأمير عليهم وهي ضعيفة السند بحمد الله تعالى ، فاتفق هذا الضعف مع هذه الزيادة التي لم تأت في رواية صحيحة على الإطلاق ، والتي لا تستقيم مع ما عرف عن الصحابة الكرام ، فليس بمؤمن من يكتم شهادة حق ، وهذه شهادة معروفة لا ضرر في إظهارها ولا خير في إنكارها ، فلو كان هؤلاء ممن نافقوا لا من المؤمنين فلم يقدمون على هذا الكتمان ؟ وأنى هذا إذا كان الجرم ينسب لأنس بن مالك وزيد بن أرقم وبراء بن عازب وغيرهم من أجلاء الصحابة ! ثم أني لمن ترى في بيت النبوة وتخلق بخلقها أن يدعو عليهم بدلا من أن يدعو لهم ! ولكن هذه الاتهامات لخير قرن — مع ضعفها — تعجب بعض الشيعة فيلتقطونها من أي مصدر لتأييدها وترويحها (انظر مثلا الغدير ١ / ١٩١ - ١٩٥) .

(٣٢) انظر المسند ط الميمنية ٤ / ٣٦٨ - ٣٧٣

والمهم هنا دلالة المتن مع الزيادة أو بدونها ، أيعتبر هذا نصا في أن الخلافة يجب أن تكون للإمام علي ؟

سبق بيان أن الولي تأتي بمعنى المتولي للأُمُور والمستحق للتصرف فيها ، وبمعنى الناصر والخليل ، وأن القرآن الكريم عندما أمر بموالاتة أقوام ، أو نهى عن موالاتة آخرين جاءت الموالاتة بمعنى النصرة والمحبة ، ولم تأت حالة واحدة بمعنى الولاية العامة على المؤمنين ^(٣٣) وهذه الروايات تأمر بموالاتة الامام علي ونصرته ، وتنهى عن معاداته وخذلانه وهذا لا يخرج عن الاستعمال القرآني كما هو واضح ، فإذا كان النبي عن المعادة والخذلان ، فالأمر بالمحبة — وهي الموالاتة والنصرة ، ولا مكان للخلافة هنا . ولو أرادها الرسول — ﷺ — لكان التعبير بنص صريح لا يحتمل تأويلا يخرجها عن معناه ، ولكانت القرائن كذلك تؤيده .

وبما يدل على أن المراد بالموالاتة المحبة والنصرة لا الخلافة ، أن الامام نشد الناس في الكوفة بعد أن آلت الخلافة إليه ، وأهل الكوفة — ومن ذهب معه إليها — بايعوه بلا خلاف ، ولكن أكثرهم خذلوه ولم ينصروه كما هو معلوم مشهور ^(٣٤)

(٣٣) راجع بحث « الولاية » في كتاب « الامامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم » ص ١٠ : ١٩ (٣٤) للامام علي خطب كثيرة تبين تحاذل هؤلاء الشيعة ، يمكن الرجوع إليها في نهج البلاغة — وعندما أغار سفيان بن عوف بجنده على الانبار ، ثم انصرفوا وافرين ، خطب الامام خطبة منها : « فقبحا لكم وترحا حين صرتم غرضا يرمي ، يغار عليكم ولا تُغيرون ، وتُغزون ولا تُغزُونَ ، ويعصى الله وترضون ! فاذا أمرتكم بالسير إليهم في أيام الصيف قلتُم : هذه حمارة القيظ ، أمهلنا يُسبِّخ عنا الحر ، وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء قلتُم : هذه صبارة القر ، أمهلنا ينسلخ عنا البرد ، كل هذا فرارا من الحر والقر ، فإذا كنتم من الحر والقر تفرون فأنتم والله من السيف أفر !

يا أشباه الرجال ولا رجال ! حلوم الاطفال ، وعقول ربات الحجال ، لوددت أنني لم أركم ولم أعرفكم ! معرفة والله جرت ندما ، وأعقبت سدا ، قاتلكم الله ! لقد ملأتم قلبي قيحا ، وشحنتم صدري غيظا ، وجرجعتموني نغب التهام أنفاسا ، وأفسدتم على رأبي بالعصيان والخذلان ، حتى قالت قريش : إن ابن أبي طالب رجل شجاع ، ولكن لا علم له بالحرب (نهج البلاغة ص ٥٣ — ٥٤) (ترحا : هما وحزنا أو فقرا — حمارة القيظ : شدة الحر — سبِّخ عنا الحر : خفف — صبارة الشتاء : شدة برده — القر بالضممة : البرد — ربات الحجال : النساء — السدم : الهم مع أسف أو غيظ — النغب : جمع نغبة كجرعة لفظا ومعنى — التهام : الهم — أنفاسا : أي جرعة بعد جرعة) .

ولو كان المراد بالموالة الخلافة لاحتج بهذا على الخلفاء الراشدين السابقين وعلى من بايعهم ، وهذا لم يثبت على الإطلاق ، ولم أجد في كتب السنة التي رجعت إليها رواية واحدة تذكر مثل هذا الاحتجاج .

وفي بحث سابق^(٣٥) ذكرت ما رواه البخاري ومسلم عن بيعة أبي الحسن للصديق ، وليس فيها ذكر لشيء عن الغدير ، ولم ينكر الإمام علي أحقية الصديق ولا فضله ، وسر المسلمون بذلك الموقف وقالوا لعلي : أصبت وأحسن ، وكانوا إليه قريبا حين راجع الأمر بالمعروف ، أي حين بايع — ولو نشد المسلمين هنا لشهد المئات ممن حضر الغدير ، ومنهم من شهد بعد ذلك بالفعل في الكوفة ، ولكنه بين سبب تأخره عن البيعة بقوله لأبي بكر : « إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله ، ولم ننفس عليك خيرا ساقه الله إليك ، ولكنك استبددت علينا بالأمر ، وكنا نرى لقربتنا من رسول الله — ﷺ — نصيبا » . وعند البيعة أمام المسلمين في مسجد رسول الله — ﷺ — استغفر وتشهد ، وعظم حق أبي بكر ، وحدث أنه لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر ، ولا إنكارا للذي فضله الله به ، « ولكننا نرى لنا في هذا الأمر نصيبا ، فاستبد علينا ، فوجدنا في أنفسنا » .

فالإمام علي قد وجد في نفسه لأنه لم يشرك في أمر الخلافة واستبد به غيره، وله ما يؤيد وجهة نظره ، فأمر خطير كهذا لا يقضي دون مشورة أبي الحسنين ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة الزهراء ، إلى جانب فضله وسبقه وعلمه . وعذر أبي بكر وعمر وسائر الصحابة كان واضحا — كما يقول النووي — لأنهم رأوا المبادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين ، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف ونزاع تترتب عليه مفسد عظيمة ، ولهذا أخرجوا دفن النبي — ﷺ — حتى عقدوا البيعة لكونها كانت أهم الأمور ، كيلا يقع نزاع في

(٣٥) راجع : الامامة عند الجمهور والفرق المختلفة : ص ١١ : ١٢ (الحاشية)
وانظر : صحيح البخاري — كتاب المغازي — باب غزوة خيبر ، وصحيح مسلم — كتاب الجهاد — باب قول النبي — ﷺ — لا نورث ما تركنا فهو صدقة .

مدفنه أو كفنه أو غسله ، أو الصلاة عليه أو غير ذلك ، وليس لهم من يفصل الأمور ، فرأوا تقديم البيعة أهم الأشياء .

فلو كانت الموالاتة تعني الخلافة لاحتج بها على الصديق ومن بايعه ، ولما تمت البيعة أصلا .

والشكوى التي من أجلها دافع الرسول — ﷺ — عن أبي الحسن توضح أن المراد بالموالاتة شيء آخر غير الخلافة ، أو على أقل تقدير لا ترجح أن الخلافة هي المراد .

وتبين الشكوى كذلك السبب في أن الرسول — ﷺ — لم يقل هذا في خطبته الجامعة يوم عرفة في حجة الوداع ، فلو كان المراد الخلافة لكان من الأرجح — إن لم يكن من المؤكد — أن يقال هذا في تلك الخطبة لا أن يقال بعد الشكوى (٣٦) .

قال الآلوسي :

«ربما يستدل على أن المراد بالولاية المحبة بأنه لم يقع التقييد بلفظ بعدى ، والظاهر حينئذ اجتماع الولايتين في زمان واحد . ولا يتصور الاجتماع على تقدير أن يكون المراد أولوية التصرف بخلاف ما إذا كان المراد المحبة» (٣٧) .

(٣٦) ذكر صاحب كتاب المراجعات أن الشيخ سليم البشري لم يقتنع فقط بقول الجعفرية في تفسير كلمة المولى التي وردت في روايات الغدير ، بل كتب بخطابه (ص ٢٢٠) : «لو كان المراد الناصر أو نحوه ما سأل سائل بعذاب واقع ، فرأيكم في المولى ثابت مسلم !»
ولا أدري أكان علامة زمانه شيخ الجامع الأزهر يجهل ماذهب اليه جمهور المفسرين بلاخلاف من مكية سورة المعارج ؟ لقد ذكرت من قبل ماذهب اليه جمهور المفسرين ، وموافقة الطوسي لهم ، وهو شيخ طائفة الجعفرية ، وكذلك الطبرسي أمام المفسرين عند الجعفرية ، أكان شيخ الأزهر والمالكية جعفريا أكثر من شيخ طائفتهم وإمام مفسريهم فاتخذ من السورة الكريمة مايؤيد رأي صاحب المراجعات ؟ أم أن هذا نسب كذبا لشيخ الأزهر — ولم يطبع الكتاب إلا بعد وفاته — كدأب كثير من أصحاب الفرق عند البحث عن طريق يسلكونها لتأييد مذهبهم ؟ وقد رأينا من قبل ما نسب صاحب الغدير لشيخ المفسرين الطبري ! وسبق في ص ٢٢ مانسب للشيخ البشري ، المسألة إذن تحتاج الى نظر !

(٣٧) تفسير الآلوسي ٣٥١/٢ .

وإذا كان عدم التقييد بلفظ بعدي في جميع الروايات السابقة يؤيد ماذهب إليه الآلوسي ، فلإني وجدت روايات فيها هذا التقييد ، وربما يستدل بها على أن المراد بالولاية أولوية التصرف ، ويحمل المطلق على المقيّد حينئذ ، وهذه الروايات نجدها في المسند وسنن الترمذی ، ففيهما أن الرسول ﷺ قال : «إن عليا مني وأنا منه ، وهو ولي كل مؤمن بعدي»^(٣٨) وزاد الترمذی : «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من جعفر بن سليمان» . وجعفر هذا نجده في رواية الامام أحمد كذلك ثم انفرد برواية أخرى عن طريق غير جعفر وفيها : «إنه مني وأنا منه ، وهو وليكم بعدي»^(٣٩) .

وجعفر بن سليمان من شيعة البصرة ، وهو متكلم فيه : وثقة ابن معين وعباس وابن حبان والبخاري . وقال ابن سعد : كان ثقة وبه ضعف ، وكان يتشيع .

وقال أبو طالب عن أحمد : لا بأس به . قيل له : إن سليمان بن حرب يقول لا يكتب حديثه ؟ فقال : إنما كان يتشيع ، وكان يحدث بأحاديث في فضل علي ، وأهل البصرة يغفلون في علي . قلت : عامة حديثه رفاق ؟ قال : نعم ، كان قد جمعها وكان يحيي بن سعيد لا يروي عنه ، وكان يستضعفه . وكان عبد الرحمن بن مهدي يستثقل حديثه .

وقال البخاري : يقال كان أميا ، وقال في الضعفاء ، يخالف في بعض أحاديثه . وقال ابن المديني : هو ثقة عندنا ، وقال أيضا : أكثر عن ثابت ، وبقيّة أحاديثه مناكير .

وقال ابن شاهين في المختلف فيهم : إنما تكلم فيه لعله المذهب ، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار يقول : جعفر بن سليمان ضعيف .

(٣٨) المسند ط الميمنية ٤/٤٣٧ ، والترمذی — كتاب المناقب — باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣٩) المسند ط الميمنية ٥/٣٥٦ .

وبغير ترجيح لتوثيق جعفر بن سليمان أوتضعيفه يمكن القول بأن حديثا
ينفرد به ويتصل بمذهبه لا يرقى إلى مرتبة الاحتجاج .

والرواية الأخرى للإمام أحمد نجد في سندها الأجلح الكندى^(٤٠) ، وهو
من شيعة الكوفة ، ومتكلم فيه أيضا ، وثقة ابن معين والعجلي وابن عدي ، وقال
يعقوب بن سفيان : ثقة حديثه لين .

وقال أحمد : روى الأجلح غير حديث منكر .

وقال القطان : في نفسي منه شيء . وقال أيضا : ما كان يفصل بين
الحسين بن علي وعلي بن الحسين يعني أنه ما كان بالحافظ . وقال ابن
حبان : كان لا يدري ما يقول ، جعل أبا سفيان أبا الزبير .

وضعه أبو داود والنسائي وأبو حاتم ، وقال ابن سعيد : كان ضعيفا جدا ،
بل وصمه الجوز جاني بالافتراء . إذن فهذه الرواية التي انفرد بها أحمد عن الأجلح
لا يحتج بها ، ولا توجد روايات أخرى فيها التقييد بلفظ بعدي ، وبذا يظل ما ذكره
الآلوسي صحيحا .

(٤٠) انظر ترجمة كل منهما في تهذيب التهذيب .

روايات أخرى يرى بعض الجعفرية أنها تؤيد مذهبهم .

بعد هذا كله نقول : إن الروايات السابقة هي جميع ما يتصل بالغدير — عمدة أدلة الشيعة، ومن عرضها ومناقشتها تبين لنا أنها لا تؤيد مذهب إليه الجعفرية من القول في الإمامة، وتوجد روايات أخرى يرى بعض الجعفرية أنها تؤيد مذهبهم، نعرض أهمها ونناقشها بشيء من الإيجاز .

١ — خلف رسول ﷺ على بن أبي طالب في غزوة تبوك، فقال : يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان ؟ فقال : «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لانبي بعدي» .

هذا الحديث الشريف رواه الشيخان وغيرهما (٤١)، وهو بلاشك يدل على فضل الإمام كرم الله وجهه، وقد استخلف الرسول — ﷺ — على المدينة آخرين (٤٢)، فهذا الاستخلاف ليس خاصا بأبي الحسن، ومثل هذا الاستخلاف في حياة الرسول — ﷺ — لا يقتضي الخلافة في الأمة بعد مماته، ولو أراد الرسول — ﷺ — الخلافة العظمى لقالها، فما يمنع؟ ولقال ذلك للمسلمين، ووجب عليهم السمع والطاعة وإن ولي عليهم عبد حبشي مجدع الأطراف . وواضح من شكوى الإمام في جعله مع الخوالم من النساء والصبيان أن في قول الرسول — ﷺ — ترضية

(٤١) راجع البخاري — كتاب المناقب — باب مناقب علي بن أبي طالب، وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة — باب من فضائل علي بن أبي طالب (واللفظ لمسلم)، والمسند ج ٣ رواية رقم ١٤٦٣ وتخرج الشيخ شاكر لها .

(٤٢) استخلف الرسول ﷺ على المدينة ابن أم مكتوم لما خرج لحرب بني النضير وفي غزوة الخندق، وعثمان بن عفان لما خرج لغزوة ذات الرقاع، وأبا لبابة بن عبد المنذر لما سار لغزوة بدر (انظر المنتقى ص ٢١٢، ٥٣) .

لنفسه وتهدة لخواطره، فموسى استخلف هارون عليهما السلام عندما توجه إلى الطور، ولكن الجعفرية يرون أن الرسول ﷺ — «أنزله منه منزلة هارون من موسى، ولم يستثن من جميع المنازل إلا النبوة، واستثنائها دليل على العموم»^(٤٣). وقولهم فيه نظر، فمثلا كان هارون أخا لموسى، وأفصح منه لسانا، وهذا ينقض العموم، لأن هاتين المنزلتين لاتبحققان لعل. بل إن التطابق لا يتحقق في الاستخلاف ذاته، فموسى استخلف أخاه علي بنى إسرائيل وذهب هو للمناجاة، ولكن الرسول ﷺ — استخلف ابن عمه على المدينة وليس فيها إلا من لم يخرج للقتال من النساء والصبيان والعجزة، أما عامة المسلمين فكانوا الجيش الذي خرج للقتال مع الرسول ﷺ — كما أن «هارون لم يل أمر بنى إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ — صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة»^(٤٤)

٢ — روى الإمام البخاري عن جابر بن سمرة قال : سمعت النبي ﷺ — يقول : «يكون اثنا عشر أميرا، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي : إنه قال : كلهم من قريش»^(٤٥) وروى الإمام مسلم عن جابر بن سمرة أيضا قال : دخلت مع أبي على النبي ﷺ — فسمعتة يقول : «إن هذا الأمر لا ينقضي حتي يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، قال : ثم تكلم بكلام خفي على قال : فقلت لأبي ما قال ؟ قال : كلهم من قريش». وفي رواية أخرى : «لا يزال أمر الناس ماضيا ما ولهم اثنا عشر رجلا»، وفي إحدى الروايات كذلك : «لا يزال هذا

(٤٣) المراجعات ص ١٥٢

(٤٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل ص ٩٤، وانظر المنتقى حاشية ص ٢١٣

(٤٥) كتاب الأحكام من صحيحه — باب الاستخلاف .

الدين عزيزا منيعا إلى اثني عشر خليفة» (٤٦) وفي رواية لأبي داود «كلهم تجتمع عليه الأمة» (٤٧).

وتحديد الخلفاء باثني عشر هو الذي جعل بعض الاثني عشرية يحتجون بهذه الروايات، ولكن من الواضح أن هذه الروايات تشير إلى المدة التي يظل فيها عزة الإسلام والدين، وصلاح حال المسلمين وعلى قول الجعفرية تظل هذه العزة وهذا الصلاح إلى يوم القيامة كما يظهر من قولهم في الإمام الثاني عشر! وواقع الأمر ودلالة الروايات يدلان على غير هذا. ومن الواضح كذلك أن الأمة لم تجتمع على أئمة الجعفرية، بل لم يتولوا الخلافة أصلا باستثناء الإمام علي.

٣ — أخرج البخاري (٤٨) عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: لما حضر النبي ﷺ — قال: وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال: هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده. قال عمر: إن النبي ﷺ — غلبه الوجع، وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله. واختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ — كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي ﷺ — قال: قوموا عني.

قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ — وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم

(٤٦) راجع مسلم — كتاب الامارة — باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.

(٤٧) راجع سنن أبي داود — كتاب المهدي.

وانظر الآراء المختلفة في المراد بالاثني عشر خليفة في الموضوعين السابقين من الصحيحين: شرح ابن حجر «فتح الباري» وشرح النووي لمسلم.

(٤٨) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة — باب كراهية الخلاف.

ولغظهم .

وعن سعيد بن جبير قال : قال ابن عباس : يوم الخميس ، وما يوم الخميس ؟ اشتد برسول الله ﷺ - وجهه فقال : ائتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا . فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي تنازع ، فقالوا : ماشأنه أهجر استفهموه ، فذهبوا يردون عليه فقال : دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ، وأوصاهم بثلاث ، قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، وسكت عن الثالثة أو قال فنسيتها (٤٩)

وفي رواية للإمام أحمد (٥٠) : حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي مسلم خال ابن أبي نجيح ، سمع سعيد بن جبير يقول : قال ابن عباس : يوم الخميس وما يوم الخميس ، ثم بكى حتى بل دمه ، وقال مرة : دموه ، الحصى ، قلنا يا أبا العباس ، وما يوم الخميس ؟ قال : اشتد برسول الله ﷺ - وجهه ، فقال : ائتوني أكتب لكم كتابا لاتضلوا بعده أبدا ، فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي تنازع ، فقالوا : ماشأنه ؟ أهجر ؟ قال سفيان : يعني هذي ، استفهموه ، فذهبوا يعيدون عليه ، فقال : دعوني ، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه ، وأمر بثلاث ، وقال سفيان مرة أوصي بثلاث ، قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، وسكت سعيد عن الثالثة ، فلا أدري أسكت عنها عمدا ، وقال مرة أو نسيتها ؟ وقال سفيان مرة : وإما أن يكون تركها أو نسيتها .

(٤٩) راجع صحيح البخاري - باب مرض النبي ﷺ - ووفاته .

(٥٠) المسند ج ٣ رواية رقم ١٩٣٥ ، وانظر تخریج الشيخ شاکر وشرحه لها .

ووردت هذه الروايات كذلك في صحيح مسلم (٥١)

ولا تبدو صلة بين هذه الروايات وبين الإمامة ، ولكن الوصية الثالثة — التي نسيت أو تركت — كانت المدخل للجدال ! فوجدنا من الجعفرية من يقول بأن الصحابة « علموا أنه — ﷺ — إنما أراد توثيق العهد بالخلافة ، وتأكيده النص بهذا على علي خاصة ، وعلى الأئمة من عترته عامة ، فصدوه عن ذلك كما اعترف به الخليفة الثاني في كلام دار بينه وبين ابن عباس ، وأنت إذا تأملت في قوله — ﷺ — ائتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده ، وقوله في حديث الثقلين ، إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل

(٥١) كتاب الوصية — باب ترك الوصية ، وفي كتاب الجهاد والسير من صحيح البخاري — باب جوائز الوفاء — جاءت رواية أخرى اختلفت النسخ في محتواها (انظر طبعة مطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ) ففي إحدى النسخ أسند المهرج إلى الرسول الكريم بغير استفهام ، ولكن في نسختين أخريين أثبت مهرة الاستفهام ، ولعلهما هنا أصح ، وهذا يتفق مع الروايات الأخرى . وفي صحيح مسلم كانت الروايات بلفظ « أهرج ؟ » ولكن رواية جاءت بلفظ « إن رسول الله — ﷺ — يهرج » هكذا بغير استفهام بل بأداة تأكيد ! وصاحب فتح الباري تحدث عن المراد بقوله « أهرج » فقال : المراد به هنا ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتد به لعدم فائدته ، ووقوع ذلك من النبي — ﷺ — مستحيل ، لانه معصوم في صحته ومرضه لقوله تعالى (٣ : النجم) « وما ينطق عن الهوى » ، ولقوله ﷺ : « إني لا أقول في الغضب والرضا إلا حقا » . وإذا عرف ذلك فلنما قاله من قاله منكرا على من توقف في امتثال أمره بإحضار الكتف والدواة ، فكأنه قال : كيف تتوقف ؟ أتظن أنه كغيره يقول الهذيان في مرضه ؟ ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شك عرض له ، ولكن يبعده أن لا ينكره الباقر عليه من كونهم من كبار الصحابة ولو أنكروه عليه لنقل . ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر عن دهش وحيرة كما أصاب كثيرا منهم عند موته . . ويحتمل أن يكون قائل ذلك أراد أنه اشتد وجعه فأطلق اللازم وأراد الملزوم ، لأن الهذيان الذي يقع للمريض ينشأ من شدة وجعه . وقيل : قال ذلك لأرادة سكوت الذين لغطوا ورفعوا أصواتهم عنده ، فكأنه قال : إن ذلك يؤذيه ويفضي في العادة إلى ما ذكر .

ثم قال : وأوصاهم بثلاث أي في تلك الحالة ، وهذا يدل على أن الذي أراد أن يكتبه لم يكن أمرا متحتما ، لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم ، ويعاقب الله من حال بينه وبين تبليغه ، وبلغه لهم لفظا كما أوصاهم بإخراج المشركين وغير ذلك . وقد عاش بعد هذه المقالة أياما ، وحفظوا عنه أشياء لفظا ، فيحتمل أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه والله أعلم « انظر باب مرض النبي ﷺ — ووفاته » .

بيتي ، تعلم أن المرمي في الحديثين واحد ، وأنه — ﷺ — أراد في مرضه أن يكتب لهم تفصيل ما أوجبه عليهم في حديث الثقلين « — كتاب المراجعات ص ٢٨٤ ، وفي ص ٢٥٥ من الكتاب قال : « ومع ذلك فقد أوصاهم عند موته بوصايا ثلاث : أن يولوا عليهم عليا ، وأن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأن يميزوا الوفد بنحو ما كان يميزه ، لكن السلطة والسياسة يومئذ ما أباحتا للمحدثين أن يحدثوا بوصيته الأولى ، فزعموا أنهم نسوها » .

ولسنا في حاجة إلى الحديث عن كبار الصحابة ، رضوان الله عليهم . وعن تنزيههم عن مثل هذه المفتريات ، ولكن يكفي أن نقول : بأن هذه الروايات ليست دليلا قائما بذاته وإنما يحتاج إلى أدلة أخرى لترجيح احتمالات الوصية الثالثة وما أريد كتابته ، ولذلك احتج بحديث الثقلين للاستدلال ، وهذا الحديث لم يصح له إسناد كما ثبت من قبل ، والذي صح حديث التمسك بالكتاب والسنة ، فلعلة هو المراد من الوصية الثالثة .

على أن ذلك من باب الترجيح لا الجزم^(٥٢) . واتهام المحدثين بأنهم زعموا النسيان خوفا من السلطة وميلا مع السياسة ، وهم يعلمون أن الوصية خاصة بخلافة علي ، هذا الاتهام لو صح فانه يوجه إلى سعيد بن جبير ، ويكفي لرده أن نعرف تاريخ سعيد ، وشجاعته أمام الحجاج ، وأن نقرأ ما كتب عنه في كتب الجعفرية أنفسهم^(٥٣) .

وان تعجب فعجب قولهم بأن الفاروق اعترف بأن الكتاب أريد به توثيق العهد بالخلافة لعلي والأئمة من عترته ، وأنه هو وكبار الصحابة صدوا الرسول —

(٥٢) جاء في الموضوع السابق من فتح الباري : « قال الداودي : الثالثة الوصية بالقرآن ، وبه جزم ابن التين . وقال المهلب : بل هو تجهيز جيش أسامة ، وقواه ابن بطلان بأن الصحابة لما اختلفوا على أبي بكر في تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر إن النبي — ﷺ — عهد بذلك عند موته . وقال عياض : يحتمل أن تكون هي قوله (ولا تتخذوا قبوري وثنا) فانها ثبتت في الموطأ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود . ويحتمل أن يكون ما وقع في حديث أنس أنها قوله : الصلاة وما ملكت أيمانكم . انظر ما كتب عنه في الغدير ١ / ٦٥ .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — عن ذلك ! (٥٤)

وسياتي بعد قليل رواية الصحيحين عن عمر بأن النبي — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — لم يستخلف .

(٥٤) قال ابن تيمية : « من توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة على فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة » أما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه . وأما الشيعة القائلون بأن عليا كان هو المستحق للإمامة فيقولون أنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصا جليا ظاهرا معروفا ، حينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب . وإن قيل : إن الأمة جحدت النص المعلوم المشهور فلأن تكتم كتابا حضره طائفة قليلة أولى وأحرى . وأيضا فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى مرض موته ، ولا يجوز له ترك الكتاب لشك من شك ، فلو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بيانه وكتابته لكان النبي — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — يبينه ويكتبه ولا يلتفت إلى قول أحد فانه أطوع الخلق له (أي للواجب) ، فعلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبا ولا كان فيه من الدين ما تجب كتابته حينئذ ، إذ لو وجب لفعله » (المنتقى ص ٣٤٩ — ٣٥٠) .

وقال العقاد : «أما القول بأن عمر هو الذي حال بين النبي عليه السلام والتوصية باختيار علي للخلافة بعده فهو قول من السخف بحيث يسيء الى كل ذي شأن في هذه المسألة ، ولا تقتصر مسأته على عمر ومن رأي في المسألة مثل رأيهِ . فالنبي عليه السلام لم يدع بالكتاب الذي طلبه ليوصي بخلافة على أو خلافة غيره ، لأن الوصية بالخلافة لا تحتاج إلى أكثر من كلمة تقال ، أو إشارة كالإشارة التي فهم المسلمون منها إشار أبي بكر بالتقديم ، وهي إشارته إليه أن يصلي بالناس وقد عاش النبي بعد طلب الكتاب فلم يكرر طلبه ، ولم يكن بين علي وبين لقائه حائل ، وكانت السيدة فاطمة زوج علي عنده إلى أن فاضت نفسه الشريفة . فلو شاء لدعى به وعهد اليه . وفضلا عن هذا السكوت الذي لا اكراه فيه ، نرجع إلى كل سابقة من سنن النبي في تولية الولاة ، فنرى أنه كان يجنب آل الولاية ويمنع وراثة الأنبياء ، وهذه السنة مع هذا السكوت لا يدلان على أن محمدا — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — أراد خلافة على فحبل بينه وبين الجهر بما أراد » .
(عبقريه عمر ص ٢٠٩ — ٢١٠) .

رَوَايَات لَهَا صِلَةٌ بِمَوْضُوعِ الْإِمَامَةِ

مما سبق نرى أن السنة النبوية الشريفة — كما روتها الكتب الثمانية — ليس فيها ما يؤيد عقيدة الشيعة الجعفرية في الإمامة ، وفي هذه الكتب وردت روايات أخرى لها صلة بموضوع الإمامة نعرضها ونناقشها فيما يأتي :

من يؤمر بعدك ؟

١ — روى الإمام أحمد بسند صحيح^(٥٥) عن الإمام علي رضي الله عنه أنه قال : « قيل » يا رسول الله : من يؤمر بعدك ؟ قال : إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قويا أمينا لا يخاف في الله لومة لائم ، وإن تؤمروا عليا ، ولا أراكم فاعلين تجدوه هاديا مهديا يأخذ بكم الطريق المستقيم .

وهذا الحديث الشريف يدل على أن الإمامة بالاختيار لا بالتعيين ، فالرسول — ﷺ — لم يعين أحدا ، وإنما جعل هذا للمسلمين ، وذكر ثلاثة يصلحون لخلافته^(٥٦) .

الاستخلاف :

٢ — روى الشيخان بسندهما عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : قيل لعمر : ألا تستخلف ؟ قال : إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله — ﷺ — فأثنوا عليه فقال : راغب راهب ، وددت أني نجوت منها كفافا لا لي ولا علي ، لا أتحملها حيا وميتا^(٥٧) .

(٥٥) انظر ح ٢ — رواية رقم « ٨٥٩ » — وراجع بيان الشيخ شاکر لصحة الاسناد .

(٥٦) ذكر صاحب كتاب الغدير (١ / ١٢) الجزء الأخير فقط « وإن تؤمروا عليا » ولم يشر إلى الصاحبين ، وبذلك يتغير مدلول الحديث ليتفق مع عقيدته !

(٥٧) راجع البخاري — كتاب الاحكام : باب الاستخلاف ، ومسلم : كتاب الامارة باب الاستخلاف وتركه ، واللفظ للبخاري .

وفي رواية أخرى لمسلم بسند آخر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .
 قال : دخلت على حفصة فقالت : أعلمت أن أباك غير مستخلف قال :
 قلت : ما كان ليفعل . قالت : إنه فاعل . قال : فحلفت أني أكلمه في ذلك ،
 فسكت حتى غدوت ولم أكلمه ، قال : فكنت كأنا أحمل يميني جبلا حتى
 رجعت ، فدخلت عليه ، فسألني عن حال الناس وأنا أخبره ، قال : ثم قلت :
 إني سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك ، زعموا أنك غير مستخلف ،
 وإنه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع ،
 فرعاية الناس أشد . قال : فوافقه قولي فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إلى فقال : إن
 الله عز وجل يحفظ دينه ، وإني لئن لا أستخلف فإن رسول الله ﷺ — لم
 يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف . قال : فوالله ما هو إلا
 أن ذكر رسول الله ﷺ — وأبا بكر فعلمت أنه لم يكن ليعدل برسول الله
 ﷺ — أحداً ، وأنه غير مستخلف (٥٨) .

وروى أحمد بسند صحيح عن الإمام علي — رضي الله عنه — أنه قال :
 « لتخضبن هذه من هذا ، فما ينتظر بي الأشقي ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ،
 فأخبرنا به نبيز عترته ! قال : إذن تالله تقتلون بي غير قاتلي ، قالوا : فاستخلف
 علينا ، قال : لا ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله ﷺ — قالوا :
 فما تقول لربك إذا أتيت ؟ قال : أقول : اللهم تركتني فيهم ما بدا لك ، ثم
 قبضتني إليك وأنت فيهم ، فإن شئت أصلحتهم ، وإن شئت أفسدتهم » .

وفي رواية بسند آخر أن الإمام قال : « والذي فلق الحبة وبرأ النسمة
 لتخضبن هذه ، من هذه ، قال الناس : فأعلمنا من هو ؟ والله لنبيز عترته !

(٥٨) انظر الموضوع السابق من صحيح مسلم ، وروى أبو داود بسنده عن ابن عمر أيضا قال : قال
 عمر : إني إن لا أستخلف فإن رسول الله ﷺ — لم يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر
 قد استخلف ، قال : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ — وأبا بكر فعلمت أنه لا يعدل
 برسول الله ﷺ — أحدا ، وأنه غير مستخلف . (انظر سنن أبي داود — كتاب الخراج والفيء
 والإمارة — باب في الخليفة يستخلف)

قال : أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي ، قالوا : إن كنت قد علمت ذلك استخلف إذن. قال : لا ، ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول الله ﷺ — « (٥٩)

فهذه الروايات تدل على أن عمر وعليا — رضي الله عنهما — لم يستخلفا أحدا تأسيا برسول الله — ﷺ — فهي تشترك مع الرواية الأولى في الدلالة على أن الرسول — ﷺ — لم يعين أحدا لخلافته ، ويؤيد هذا أيضا ما أخرجه أحمد بسند صحيح عن قيس بن عباد قال : « كنا مع علي فكان إذا شهد مشهدا ، أو أشرف على أكمة أو هبط واديا قال : سبحان الله ! صدق الله ورسوله ، فقلت لرجل من بني يشكر : انطلق بنا إلى أمير المؤمنين حتى نسأله عن قوله صدق الله ورسوله ، قال : فانطلقنا إليه : فقلنا : يا أمير المؤمنين ، رأيك إذا شهدت مشهدا ، أو هبطت واديا ، أو أشرفت على أكمة ، قلت : صدق الله ورسوله ، فهل عهد رسول الله إليك شيئا في ذلك ؟ قال : فأعرض عنا ، وألحنا عليه ، فلما رأى ذلك قال : والله ما عهد إلى رسول الله — ﷺ — عهدا إلا شيئا عهده إلى الناس ، ولكن الناس وقعوا على عثمان فقتلوه ، فكان غيري فيه أسوأ حالا وفعلا مني ، ثم إني رأيت أني أحقهم بهذا الأمر فوثبت عليه ، فالله أعلم أصبنا أم أخطأنا (٦٠) .

وكذلك يؤيد ما سبق ما رواه الشيخان وأحمد بأسانيد صحيحة أن الرسول — ﷺ — مات ولم يوص ، وقد روى هذا عن ابن عباس ، وعبد الله بن أبي أوفى ، والسيدة عائشة . (٦١) .

(٥٩) انظر المسند ج ٢ الروايتين ١٠٧٨ و ١٣٣٩ ، وبالحاشية بيان الشيخ شاکر لصحة الاسناد .
(٦٠) انظر الرواية وصحة إسنادها بالمسند ج ٢ رقم ١٢٠٦ .
(٦١) راجع صحيح البخاري — باب مرض النبي — ﷺ — ووفاته ، وكتاب التفسير : باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدفتين ، وباب الوصاة بكتاب الله عز وجل — وراجع كذلك صحيح مسلم — كتاب الوصية : باب ترك الوصية .
والمسند ج ٢ روايات ٣١٨٩ و ٣٣٥٥ و ٣٣٥٦ .

يَا بَايَاسَ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ

٣ — روى البخاري بسنده عن السيدة عائشة — رضي الله عنها — أن رسول الله — صلوات الله عليه — قال : « لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد ، أن يقول القائلون أو يتمنى المؤمنون ، ثم قلت : يأبى الله ويدفع المؤمنون أو يدفع الله ويأبى المؤمنون » (٦٢).

وروى مسلم عنها أيضا أنها قالت : « قال لي رسول الله — ﷺ — في مرضه : ادعى لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتابا ، فأبى أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » (٦٣).

وأخرج أحمد في مسنده هذا الحديث الشريف بسند صحيح كسند مسلم ، ويسندين آخرين (٦٤).

وهذا الحديث الشريف يدل على أن الخلافة لو كانت بالنص لكانت لأبي

(٦٢) البخاري — كتاب الأحكام — باب الاستخلاف .

(٦٣) مسلم . كتاب الفضائل — باب من فضائل أبي بكر الصديق .

(٦٤) انظر المسند ج ٦ ص ٤٧ و ١٠٦ و ١٤٤ .

وذكر مدرس الفلسفة الدكتور أحمد محمود صبحي الرواية الأخيرة لهذا الحديث الشريف ، ولم يذكر مصادره بل اكتفى بنسبته لبعض أهل السنة ، ثم قال : « ولا شك أن الوضع ظاهر في هذا الحديث ، وأنه أريد به معارضة حديث الشيعة في أمر كتاب النبي الذي ينسب إلى عمر أنه منعه ، ولو صح كتاب النبي إلى أبي بكر لكان نصا جليا لأبي بكر ، وهو مالم يقل به جمهور المسلمين » .

ورجل الفلسفة أقحم نفسه هنا فيما لا يعرف ، فحديث يرويه الشيخان والإمام أحمد بسند صحيح كيف يقال إنه موضوع بلا شك ؟! ومن المتهم بالوضع إذن ؟ والشيخان والإمام أحمد رووا الحديث الذي ظنه حديث الشيعة في أمر كتاب النبي وقال : بأن هذا وضع لمعارضته ! ورواية البخاري تدل أن الرسول — ﷺ — هم ولكنه لم يرسل ، فلا نصا جليا هنا لأبي بكر حتى يرفض الحديث لعدم صحة المتن .

والمؤلف كذلك اعتبر حديث التمسك بالكتاب والعتره من الأحاديث المتفق على صحتها عند أهل السنة مع أن رواياته لم تصح منها واحدة كما بينا من قبل .

(انظر كتابه نظرية الإمامة ص ٢٣٥ — ٢٣٦) .

بكر الصديق ، فهو الأولى بها ، وتم ما قاله الرسول — ﷺ — ، فقد أبى الله سبحانه والمؤمنون إلا أبا بكر .

وأرى أن الرسول — صلوات الله عليه — قد مهد لخلافة الصديق بعدة أمور ، منها جعله أمير الحج في العام التاسع ، ولما أرسل أبا الحسن بسورة براءة لم يرسله أميرا ، بل جعله تحت إمرة الصديق .

ومنها خطبته — ﷺ — في مرضه الذي مات فيه ، فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله . فبكى أبو بكر — رضي الله عنه — فقلت في نفسي : ما يبكي هذا الشيخ ، إن يكن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله ، فكان رسول الله — ﷺ — هو العبد ، وكان أبو بكر أعلمنا .

قال : يا أبا بكر لا تبك ، إن آمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر ، ولو كنت متخذا خليلا من أمتي لاتخذت أبا بكر ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر .

وأخرج البخاري أيضا بسنده عن ابن عباس قال : خرج رسول الله — ﷺ — في مرضه الذي مات فيه عاصبا رأسه بخوذة ، فقع على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إنه ليس من الناس أحد أمن على في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة ، ولو كنت متخذا من الناس خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن خلة الإسلام أفضل ، سدوا عني كل خوذة في هذا المسجد غير خوذة أبي بكر» (٦٥) .

وروى الخطبة كل من أحمد والترمذي بسند صحيح (٦٦) .

ومما مهد كذلك لخلافة الصديق أمر الرسول — ﷺ — أن يؤم المسلمين في الصلاة عندما اشتد المرض ولم يستطع — ﷺ — أن يؤمهم ، واستمر

(٦٥) راجع صحيح البخاري — كتاب الصلاة : باب الخوذة والممر في المسجد .

(٦٦) راجع المسند جزء رواية رقم ٢٤٣٢ ، والترمذي : كتاب المناقب : باب مناقب أبي بكر الصديق .

المسلمون مأمومين خلف أبي بكر إلى أن انتقل الرسول — ﷺ — إلى الرفيق الأعلى .

وروى أحمد في مسنده بسند صحيح عن عبد الله بن مسعود وروى النسائي عنه أيضا^(٦٧) قال : « لما قبض رسول الله — ﷺ — قالت الأنصار . منا أمير ومنكم أمير ، فأتاهم عمر فقال : يا معشر الأنصار ، ألسنتم تعلمون أن رسول الله — ﷺ — قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس ؟ فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالت الأنصار : نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر » .

فإمامة الصلاة إذن مما مهد للإمامة الكبرى^(٦٨) .

وبما مهد لهذه الإمامة كذلك ما رواه الشيخان بأسانيدهما عن جبير بن مطعم قال : أتت النبي — ﷺ — امرأة فكلمته في شيء فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : يا رسول الله ، أرايت إن جئت ولم أجدك كأنها تريد الموت ، قال : إن لم تجديني فأني أبا بكر^(٦٩) .

(٦٧) انظر المسند ج ١ رواية رقم ١٣٣ ، وانظر كذلك ج ٥ الروايتين ٣٧٦٥ ، ٣٨٤٢ وانظر سنن النسائي — كتاب الامامة واللفظ لأحمد .

(٦٨) ذكر سيدي عبد القادر الجيلاني — الذي ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم — أن خلافة أبي بكر رضي الله عنه كانت باتفاق المهاجرين والأنصار وفيهم الإمام علي ، وذكر قول عمر في إمامة الصلاة التي رواها الإمام أحمد ، ثم قال : « قيل في النقل الصحيح : لما بويع أبو بكر الصديق قام ثلاثا يقبل على الناس يقول : يا أيها الناس أفلتكم بيعتي ، هل من كاره ؟ فيقوم علي في أوائل الناس فيقول : لا نقيلك ولا نستقيلك أبدا ، قدمك رسول الله — ﷺ — فمن يؤخرك ؟ ويلغنا عن الثقات أن عليا — رضي الله عنه — كان أشد الصحابة قولا في إمامة أبي بكر رضي الله عنه . وروى أن عبد الله بن الكواء دخل على علي بعد قتال الجمل وسأله : هل عهد إليك رسول الله — ﷺ — في هذا الأمر شيئا ؟ فقال : نظرنا في أمرنا فإذا الصلاة عضد الإسلام ، فرضينا لدينانا بما رضي الله ورسوله لديننا ، فولينا الأمر أبا بكر » .

انظر الغنية ١ / ٦٨ ، وراجع كذلك القول في عدم تأخر الإمام علي عن المبايعة فيما نقلناه عن فتح الباري في حاشية ص ١٢ من كتاب الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة .

(٦٩) انظر البخاري كتاب الأحكام : باب الاستخلال ، ومسلم كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل أبي بكر الصديق ، واللفظ للبخاري .

٤ — أخرج أحمد في مسنده عن الإمام علي قال : قال رسول الله ﷺ — «المهدي منا أهل البيت ، يصلحه الله في ليلة» .

وفي رواية أخرى «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لبعث الله عز وجل رجلا منا ، يملؤها عدلا كما ملئت جورا» .

وفي المسند أيضا عن عبدالله بن مسعود ، عن النبي ﷺ : «لا تقوم الساعة حتى يلي رجل من أهل بيتي ، يواطىء اسمه اسمي» .

وفي رواية ثالثة : «لا تذهب الدنيا أو قال : لا تنقضي الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي ، ويواطىء اسمه اسمي» ، ووردت هذه الرواية بأسانيد أخرى^(٧٠) .

وأحاديث المهدي لم يرد منها شيء في الصحيحين ، ولكنها جاءت في كتب السنن ، وكثر حولها الجدل . والذي يعيننا هنا هو أن الأحاديث منها صحيحة الأسانيد بما لا يدع مجالا لرفضها^(٧١) ومع هذا فإنها لا تدل على أنه

(٧٠) مثل أستاذنا العلامة المحقق محمود محمد شاكر عن المهدي فقال : الحديث عن المهدي متصل بالمسيح والمسيح الدجال ، فالثلاثة من علامات الساعة ، وسيكونون في وقت واحد ، ومن هنا يظهر خطأ من يجعل المهدي منفصلا عن غيره . وسيكون المهدي حاكما كسائر الحكام ، ثم يهديه الله — سبحانه وتعالى — ويصلحه في ليلة . وأشار سيادته إلى خطأ الشيعة وأمثالهم ، وخطأ المنكرين لأحاديث المهدي الصحيحة .

وفي صحيح مسلم قول الرسول ﷺ :

« لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة . قال : فينزل عيسى بن مريم عليه السلام فيقول أميرهم : تعال صل لنا ، فيقول : لا ، إن بعضكم على بعض أمراء ، تكومة الله هذه الأمة » .

وعقب الشيخ ناصر الدين الألباني على كلمة «أميرهم» بقوله :

« هو المهدي محمد بن عبد الله عليه السلام كما تظاهرت بذلك الأحاديث بأسانيد بعضها صحيح ، وبعضها حسن ، وقد خرجت شيئا منها في (الأحاديث الضعيفة) »

انظر مختصر صحيح مسلم — حديث رقم ٢٠٦١

(٧١) انظر روايات المسند وتخريجها : ج^٢ ، ج^٥ ، ج^٦ : روايات ٦٤٥ ، ٧٧٣ ، ٣٥٧١ ، ٣٥٧٢ ، ٤٠٩٨ ، ٤٢٧٩ .

المهدي الذي قالت به الجعفرية ، وإنما هو رجل من أهل البيت يبعث قبيل الساعة ، وفي بعض الروايات أنه يحكم خمس سنين أو سبعا أو تسعا (٧٢) . فلا بد من أحاديث أخرى تبين أنه الامام الثاني عشر المعين بالنص ، الذي يبقى من القرن الثالث الهجري إلى قيام الساعة (٧٣) !

وهذا مالا نجده في كتب الحديث الثانية التي التزمنا الرجوع إليها ، بل وجدنا أن الرسول — ﷺ — لم يعين أحدا للخلافة من بعده كما ذكرنا من قبل ، والإمام الثاني عشر الذي قالت به الجعفرية تبع لقولهم في باقي الأئمة . ووجدنا كذلك في بعض الأحاديث ما ينقض قول الجعفرية ، ففيها «يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي» . وفيها أن عليا نظر الى ابنه الحسن — رضي الله عنهما — فقال : ان ابني هذا سيد كما سماه النبي — ﷺ — وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم — ﷺ — يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق... يملا الأرض عدلا (٧٤) .

(٧٢) انظر الترمذي — كتاب الفتن : باب ما جاء في المهدي ، وفي سنن ابن ماجه «يكون في أمي المهدي ، إن قصر فسبع ، وإلا فتسع»

(كتاب الفتن — باب خروج المهدي) ، وانظر سنن أبي داود — كتاب المهدي .
(٧٣) ذهبت فرقة الشيعة — التي خرجت على الجعفرية — إلى أن المهدي سيوجد بالولادة مما أثار غضب الاثنى عشرية (انظر المهدي في الاسلام ص ٢٤١) .

(٧٤) فالمهدي إذن اسمه محمد بن عبدالله وليس محمد بن الحسن ، وينتهي نسبه إلى الحسن لا إلى الحسين — رضي الله عنهما .

(انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود — كتاب المهدي ١١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢)

وفي التفسير الكاشف للعالم الجعفري محمد جواد مغنية أشار الى المهدي وأحاديثه وقال : وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة وصحيحة ، منها ما رواه أبو داود في كتاب السنن — وهو أحد الصحاح الستة : «قال رسول الله : لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث رجلا من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي ... (٥ / ٣٠٢) ولا ندري لم ذكر هذا الحديث الشريف واعترف بصحته مع أنه يخالف عقيدته !

وبعد : فتلك سنة المصطفى — ﷺ — تشهد بصحة ما ذهب
إليه جمهور المسلمين ، وتشهد بأن الإمامة ما كانت بنص ولا تعيين .
فالحمد لله عز وجل — الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله .

خاتمة

في بحث سابق عن الإمامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم عرضت رأيهم من مصادرهم ، وناقشتهم فيما ذهبوا إليه بالتفصيل . ومن المعلوم أن القرآن الكريم ليس فيه نص ظاهر يؤيد المذهب الجعفري ، فلجأ معتنقه إلى التأويل والاستدلال بروايات ذكرت في أسباب النزول لآيات كريمة . وانتهت من البحث إلى عدم صحة ما ذهبوا إليه ، فلم يصح شيء من أسباب النزول التي ذكروها ، أو التأويلات التي انفردوا بها ، بما يمكن أن يكون دليلاً يؤيد مذهبه . وهم يرون أن الاعتقاد بإمامة الأئمة الاثنى عشر ركن من أركان الايمان ، والقرآن الكريم — تبيان كل شيء — كيف لا يبين هذا الركن بنصوص ظاهرة من آياته البينات ؟! وهذا هو الذي دفع غلاة الجعفرية إلى القول بتحريف القرآن الكريم ، وإسقاط اسم (عليّ) منه في أكثر من موضع !!

وفي هذا البحث نظرنا في السنة النبوية الشريفة ، وجمعنا كل الأحاديث المتصلة بالإمامة — سواء أأيدت العقيدة الجعفرية أم عارضتها — وبعد تتبع ودراسة لما جاء في الكتب الثمانية التي التزمنا الرجوع إليها وهي : الموطأ ، ومسند الإمام أحمد ، والصحیحان ، وكتب السنن الأربعة ، انتهينا إلى أن السنة النبوية الشريفة لا تؤيد ما ذهب إليه الجعفرية في مسألة الإمامة ، بل تنقضه بأحاديث صحيحة ثابتة ، فالرسول ﷺ — لم يستخلف وإنما مهد لإمامة الصديق . وبهذا نرى أن عقيدتهم في الإمامة لا تستند إلى الكتاب المجيد ولا إلى السنة النبوية الشريفة ، والعقيدة لا تستمد من غير هذين المصدرين .
ولله تعالى الحمد في الأولى والآخرة .

المراجع

القرآن الكريم

- ١ — الإمامة عند الجعفرية والأدلة من القرآن العظيم : د . علي أحمد السـالوس — مكتبة ابن تيمية بالكويت — الطبعة الأولى .
- ٢ — الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة : د . علي أحمد السالوس — مكتبة ابن تيمية بالكويت — الطبعة الأولى
- ٣ — تدريب الراوي للسيوطي : تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف — الطبعة الثانية — المكتبة العلمية بالمدينة المنورة
- ٤ — التفسير الكاشف : محمد جواد مغنية — دار العلم للملايين — بيروت — الطبعة الأولى
- ٥ — تهذيب التهذيب : أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني — طبعة أولى بالهند سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٦ — حجة النبي ﷺ — كما رواها عنه جابر — رضي الله عنه : محمد ناصر الدين الألباني — منشورات المكتب الإسلامي — الطبعة الثالثة .
- ٧ — روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : السيد محمود الآلوسي البغدادي — المطبعة الأميرية ببولاق — الطبعة الأولى .

٨ — سنن ابن ماجه :

الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد
القزويني — حققه وعلق عليه محمد
فؤاد عبد الباقي — مطبعة عيسى
البابي الحلبي سنة ١٣٧٢ هـ .

٩ — سنن أبي داود :

الحافظ أبو داود سليمان بن
الأشعث بن إسحاق الأزدي وشرحه
عون المعبود لأبي الطيب محمد شمس
الحق العظيم آبادي — مع شرح
الحافظ ابن قيم الجوزية — المكتبة
السلفية بالمدينة المنورة — الطبعة
الثانية سنة ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) .

١٠ — سنن النسائي :

الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن
شعيب بن علي بن بحر — بشرح
جلال السيوطي — الطبعة الأولى
سنة ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م) —
المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
أبو محمد عبد الله بن هشام —
مطبعة مصطفى البابي الحلبي —
الطبعة الثالثة

١١ — السيرة النبوية :

الامام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري — وشرحه فتح الباري لابن
حجر العسقلاني .

١٢ — صحيح البخاري :

أبو عيسى محمد بن عيسى بن
سورة : بشرح أبي بكر ابن العربي
— مطبعة الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ .

١٣ — صحيح الترمذي :

- ١٤ — صحيح مسلم : الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري وشرحه : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
- ١٥ — عبقرية عمر : عباس محمود العقاد — مطابع دار الهلال بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ
- ١٦ — الغدير في الكتاب والسنة والأدب : عبد الحسين أحمد الأميني — دار الكتاب العربي ببيروت — الطبعة الثالثة
- ١٧ — الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل : سيدي عبد القادر الجيلاني — طبع بولاق سنة ١٢٨٨ هـ .
- ١٨ — الفصل في الملل والأهواء والنحل : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم — مطبعة التمدن — الطبعة الأولى .
- ١٩ — قواعد في علوم الحديث : ظفر أحمد العثماني التهانوي — تحقيق وتعليق : عبد الفتاح أبو غدة — الطبعة الثالثة — بيروت
- ٢٠ — القول المسدد في الذب عن المسند : ابن حجر العسقلاني — الطبعة الأولى سنة ١٣١٩ هـ .
- ٢١ — كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : إسماعيل بن محمد العجلوني — دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الثانية .
- ٢٢ — المراجعات : عبد الحسين شرف الدين الموسوي — دار النعمان في النجف — الطبعة السادسة .
- ٢٣ — المسند : الإمام أحمد بن حنبل — شرحه وصنع فهارسه : أحمد محمد شاكر دار المعارف بمصر . (الأجزاء غير

- مخرجة الأحاديث : طبع المطبعة
الميمنية ، إدارة السيد أحمد البابي
الحلبي سنة ١٣١٣ هـ)
- ٢٤ — المعجم المفهرس لألفاظ الحديث
والنسك وآخرون بمشاركة محمد فؤاد
عبد الباقي . النبوي :
- ٢٥ — مفتاح كنوز السنة :
ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٢٦ — المنتقى من منهاج الاعتدال :
وهو مختصر منهاج السنة لابن تيمية
— اختصره : أبو عبدالله محمد بن
عثمان الذهبي — حققه وعلق
حواشيه : محب الدين الخطيب -
المطبعة السلفية سنة ١٣٧٤ هـ .
- ٢٧ — المهديّة في الإسلام :
سعد محمد حسن — مطابع دار
الكتاب العربي بمصر سنة ١٣٧٣ هـ
- ٢٨ — الموطأ :
الإمام مالك بن أنس — وشرحه
تنوير الحوالك لجلال الدين عبد
الرحمن السيوطي — مطبعة
مصطفى البابي الحلبي سنة
١٣٧٠ هـ
- ٢٩ — ميزان الاعتدال في نقد الرجال :
أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان
ابن قايماز الذهبي — الطبعة الأولى
سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٣٠ — نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى
عشرية :
د . أحمد محمود صبحي — دار
المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م .
- ٣١ — نهج البلاغة :
اختاره الشريف الرضي من كلام
الإمام علي — شرح الشيخ محمد
عبد — دار ومطابع الشعب .

المحتوى

٥	مقدمة
٧	خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة
١٣	روايات التمسك بالكتاب والعترة
١٧	مناقشة الروايات
٢٥	روايات أخرى متصلة بالغدير
٢٧	مناقشة الروايات
٣٣	روايات أخرى يرى بعض الجعفرية أنها تؤيد مذهبهم
٤١	روايات لها صلة بموضوع الامامة
٤١	من يؤمر بعدك ؟
٤١	الاستخلاف
٤٤	يا أي الله والمؤمنون الا أبا بكر
٤٧	المهدي
٥١	خاتمة
٥٣	المراجع